العدد
38

اللجنة الدائمة للسكان
Permanent Population Committee

من أجل حياة أفضل

# سكان

مجلة فصلية تصدرها اللجنة الدائمة للسكان

العدد (38) ربيع الثاني 1439هـ - ديسمبر 2017م

www.ppc.gov.qa

اللجنة الدائمة للسكان
Permanent Population Committee

من أجل حياة أفضل

# سكان

## اللجنة الدائمة للسكان

هيئة وطنية تعمل على تحقيق المواءمة بين المتطلبات السكانية والتنمية المستدامة، استناداً إلى مبادئ الشريعة الإسلامية وقيم المجتمع القطري والدستور والتوجهات السياسية للدولة ورؤية قطر الوطنية، وبما يتفق مع الأهداف الإنمائية للألفية في دولة قطر والاستراتيجية السكانية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية والمرجعيات الإقليمية والدولية الأخرى.

## نشرة سكان

نشرة «سكان» هي نشرة إلكترونية تصدرها اللجنة الدائمة للسكان في دولة قطر. وتسعى إلى نشر الثقافة السكانية والتعريف بنشاطات اللجنة الدائمة للسكان ولاسيما فيما يتعلق بالسياسة السكانية.

## يمكنكم تنزيل النشرة عبر الرابط التالي:

www.ppc.gov.qa

اللجنة الدائمة للسكان
نشرة سكان، العدد (38)
ربيع الثاني 1439هـ - ديسمبر 2017م

## اقرأ في هذا العدد ◄◄


- السياسة السكانية الجديدة لدولة قطر 2017-2022: الإطار العام، الغايات، الأهداف
- اليوم القطري للسكان 2017: التقرير الختامي
- أهم نشاطات وفعاليات اللجنة ومكتبها الفني خلال الربع الأخير من عام 2017
- نسبة إشهادات الطلاق إلى عقود الزواج

# كلمة العدد

تزامناً مع احتفالات سكان قطر باليوم الوطني للدولة، يسعدني التقديم لهذا العدد الجديد من نشرة «سكان» الذي خصص للمواضيع المتعلقة بالسياسة السكانية الجديدة 2017-2022 وإشهارها في احتفالية اليوم القطري للسكان لهذا العام.

يتناول الموضوع الأول الإطار العام للسياسة السكانية الجديدة، فيتوقف عند التحديات التي تواجه النمو السكاني فيما يخص السكان القطريين وغير القطريين، ويبحث في اختلالات التركيبة السكانية المتمثلة في قلة نسبة القطريين بين مجموع السكان وارتفاع نسبة الذكور والعزاب وغيرها. كما يتناول منطلقات السياسة السكانية والمبادئ العامة التي تستند إليها، ليخلص إلى استعراض لغايات برنامج العمل الجديد وأهدافه وإجراءاته.

أما الموضوع الثاني، فيستعرض وقائع اليوم القطري للسكان الذي عقد في الدوحة بتاريخ 2017/10/31، برعاية سعادة وزير التخطيط التنموي والإحصاء، تحت شعار «نحو تطبيق فعال للسياسة السكانية لدولة قطر 2017-2022. حيث ألقى سعادة الدكتور عيسى بن سعد النعيمي، وزير التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية، كلمة ضيف الشرف. والسيد آسر طوسون، الممثل المقيم لصندوق الأمم المتحدة للسكان لدول مجلس التعاون الخليجي، كلمة الصندوق. كما حضر الاحتفالية سعادة الدكتور ابراهيم ابراهيم مستشار سمو الأمير، وعدد من ممثلي الوزارات والهيئات المعنية بالقضايا السكانية.

أما الموضوع الثالث، فقد خصص لاستعراض أهم نشاطات وفعاليات اللجنة ومكتبها الفني خلال الربع الأخير من عام 2017، كالمشاركة في عدد من ورشات العمل، والالتحاق بعدد من الدورات التدريبية، والمشاركة في الاجتماع السنوي الثامن عشر لرؤساء المجالس واللجان الوطنية للسكان في الدول العربية، وإنجاز مسودة «وثيقة السياسة السكانية لدولة قطر 2017-2022»..الخ.

ويتناول الموضوع الأخير من هذا العدد مفهوم. «نسبة إشهادات الطلاق إلى عقود الزواج»، الذي يبين تطور هذه النسبة في دولة قطر خلال سنوات التعداد السكاني.

**د. صالح بن محمد النابت**
رئيس اللجنة

# السياسة السكانية الجديدة لدولة قطر ٢٠١٧-٢٠٢٢: الإطار العام، الغايات، الأهداف

أقر مجلس الوزراء الموقر وثيقة «السياسية السكانية لدولة قطر 2017–2022» في اجتماعه العادي رقم (21) لعام 2017 والمنعقد بتاريخ 2017/5/31م، وأُشهرت في اليوم القطري للسكان بتاريخ 31 أكتوبر من العام نفسه. وقد استندت السياسة السكانية الجديدة إلى إطار عام مطور(*) يتمثل بما يلي:

## أولاً) المبررات

تواجه دولة قطر جملة من التحديات السكانية المتمثلة بديناميكية السكان (حجم السكان ونموهم) والتركيبة السكانية للدولة، وهي:

### التحديات المرتبطة بالسكان القطريين:

ترافقت مسألة قلة عدد السكان القطريين مع مجموعة من التحديات الأخرى المتمثلة بظواهر ديموغرافية فرضتها التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي شهدتها ولا تزال تشهدها البلاد. والتحديات أو الظواهر السكانية المقصودة هنا، هي: تراجع معدل الولادات الخام، وانخفاض معدل الإنجاب الكلي، وتأخر سن الزواج...الخ. وتعود أسباب هذه الظواهر إلى ارتفاع مستوى معيشة القطريين، وأسلوب الحياة الحضرية التي يعيشون في ظلها، والإقبال المتزايد للمرأة القطرية على التعليم والعمل، واتجاه الأجيال الشابة نحو تكوين الأسرة «النووية» أو الصغيرة بدلاً من الأسرة «الممتدة» أو الكبيرة...الخ.

1. **انخفاض معدل المواليد الخام:**

تفيد الإحصاءات المبينة في الشكل التالي بأن معدل المواليد الخام انخفض لدى القطريين من (41.8) لكل ألف من السكان عام 1990 إلى (29.2) عام 2015.

(*) استمد هذا المقال من الإطار العام المطور للسياسة السكانية لدولة قطر، وهو الفصل الأول من فصول تقرير التقييم السداسي الأول للسياسة السكانية (غير منشور).

## معدل المواليد الخام لكل 1000 من السكان القطريين حسب السنوات

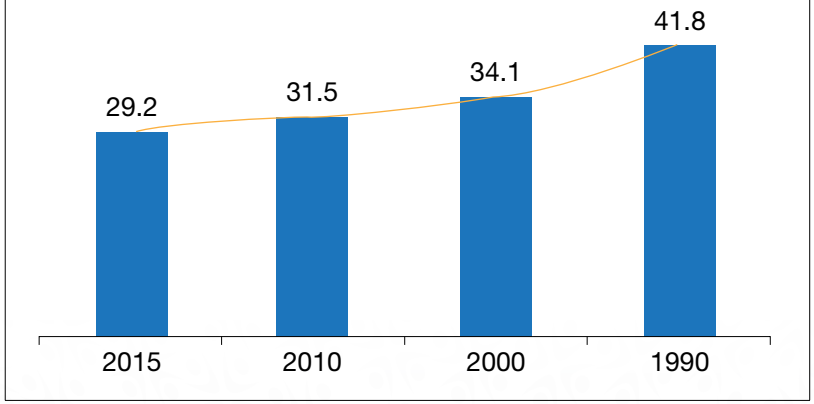


المصدر: وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، الإحصاءات الحيوية (المواليد والوفيات)، سنوات مختلفة

## معدل الإنجاب الكلي للمرأة القطرية حسب السنوات

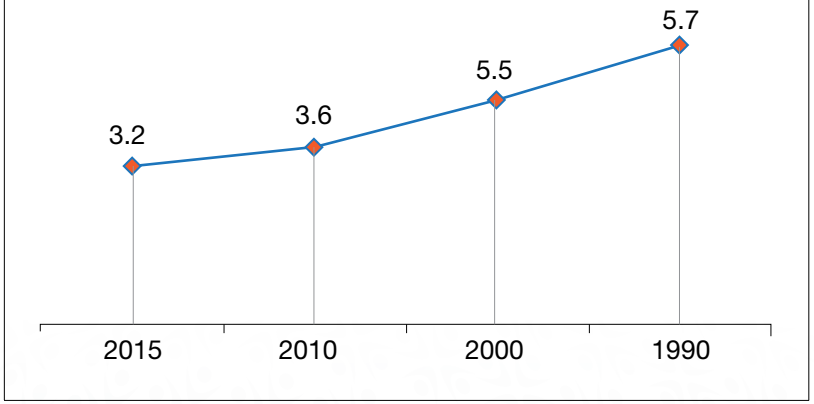


المصدر: وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، الإحصاءات الحيوية (المواليد والوفيات)، سنوات مختلفة

إن تراجع معدل المواليد الخام لدى السكان القطريين يشكل واحداً من التحديات التي تبرر وضع سياسة تتضمن مجموعة من الإجراءات والبرامج والتدابير التي يمكن أن تسهم في مواجهتها والحد من تأثيراتها المختلفة.

### 2. انخفاض معدل الإنجاب الكلي للمرأة القطرية

ارتباطاً بمعدل الولادات الخام، يشير الشكل البياني التالي إلى انخفاض معدّل الخصوبة الكلية بالنسبة للمرأة القطرية من 5.7 ولادة حيّة عام 1990 إلى 3.2 عام 2015.

### 3. معدل الإنجاب الكلي للمرأة القطرية حسب السنوات

هذه وسواها من الحقائق تؤكد على أن قانونيات التطور المجتمعي (لاسيما تعليم المرأة القطرية ومشاركتها في قوة العمل) لا تتيح تغيرات كبيرة في قضايا الزواج والإنجاب والخصوبة وغيرها. لهذا، فإنه من غير المتوقع حصول زيادة كبيرة في عدد السكان القطريين، وبالتالي فإن تأثير ذلك على التركيبة السكانية للدولة سيظل محدوداً فيما إذا لم تنفذ الإجراءات التي تطرحها السياسة السكانية في هذا الخصوص. وفي كل الأحوال، فإن العامل الحاسم في الحد من اختلال التركيبة السكانية للدولة يكمن، أولاً وقبل كل شيء، في معالجة المسائل المتعلقة باستقدام الوافدين، وهو ما سيتم التركيز عليه في الفقرة التالية.

## التحديات المرتبطة بالسكان غير القطريين

ترتب على الاستقدام المفتوح لتلبية احتياجات المشاريع التنموية المختلفة في العقود الأخيرة ومشاريع استضافة الدولة لكأس العالم 2022، والتي انطلقت في السنوات الأخيرة، تحولات عديدة في الواقع السكاني انعكست آثارها على مختلف جوانب الحياة في دولة قطر.

ورغم أن الاستقدام المذكور للعمالة الوافدة قد لعب دوراً

إيجابياً في تحقيق النهضة التنموية الشاملة وتحريك عجلة التقدم الذي شهدته قطر، ولا تزال تشهده على مختلف الأصعدة، إلا أن الأعداد الكبيرة التي تم استقدامها أثرت سلباً في مختلف مناحي الحياة. فبالإضافة إلى اختلال التوزان في معدلات النمو السكاني بين القطريين وغير القطريين، هناك اختلالات أخرى تتمثل في التوزع الجغرافي للسكان وفي التركيبة السكانية للمجتمع القطري كما وفي هيكلية سوق العمل، كما سيتم توضيحه في الفقرات التالية.

### 1. ارتفاع معدل النمو السكاني

شهدت دولة قطر، ولا تزال تشهد تغيرات مستمرة في حجم سكانها ونموهم، حيث ازداد عدد السكان فيها منذ انطلاق برنامج عمل السياسة السكانية للدولة عام 2009 من (1,638,626) نسمة[1] إلى (2,617,634) نسمة عام 2016[2]. وتشير آخر الإحصاءات الرسمية الصادرة عن وزارة التخطيط التنموي والإحصاء إلى أن عدد سكان الدولة وصل إلى (2,641,669) نسمة في 31 ديسمبر 2017، توزعوا إلى: 1,986,013 ذكور و 655,656 إناث.

ورغم هذا التزايد العددي المستمر لحجم السكان في قطر، إلا أن معدل النمو السكاني يتميز بتذبذب واضح. فكما يشير الشكل التالي، وصل هذا المعدل إلى 13.1% عام 2009، ثم عاد وانخفض بصورة حادة إلى 1.4% عام 2011، ثم يعود للارتفاع مجدداً ليصل إلى 7.4% عام 2016.

## معدل النمو السنوي للسكان حسب السنوات

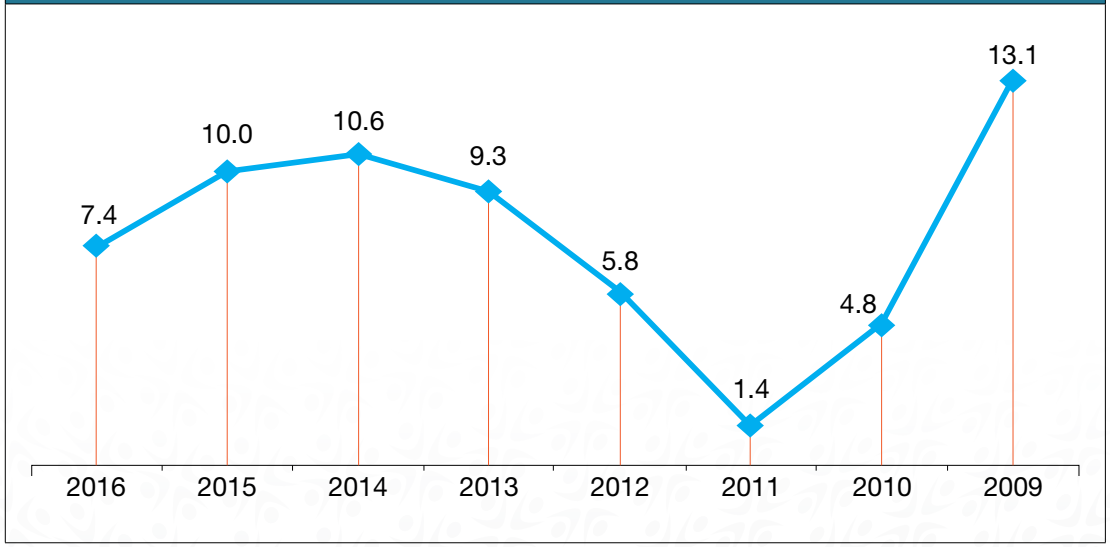


المصدر: وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، الإحصاءات السكانية، فصل السكان، 2016.

### 2. اختلال التركيبة السكانية

نتيجة لعدم التوازن بين معدل النمو الطبيعي للقطريين (2.7%) ومعدل النمو غير الطبيعي للوافدين (7.4%) تراجعت نسبة المواطنين من مجموع السكان في قطر بشكل ملحوظ.

أما بخصوص التركيب العمري، يبين مضلع الأعمار للسكان في قطر بأنه منتفخ في الوسط، أي في فئة أعمار العمل (15–64 سنة)، مما يدل على تضخم أعداد هذه الفئة، ولاسيما أعداد الذكور.

(1) وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، الإحصاءات السكانية والاجتماعية، فصل السكان 2016.

(2) المصدر ذاته.

## مضلع الأعمار لمجموع السكان عام 2016

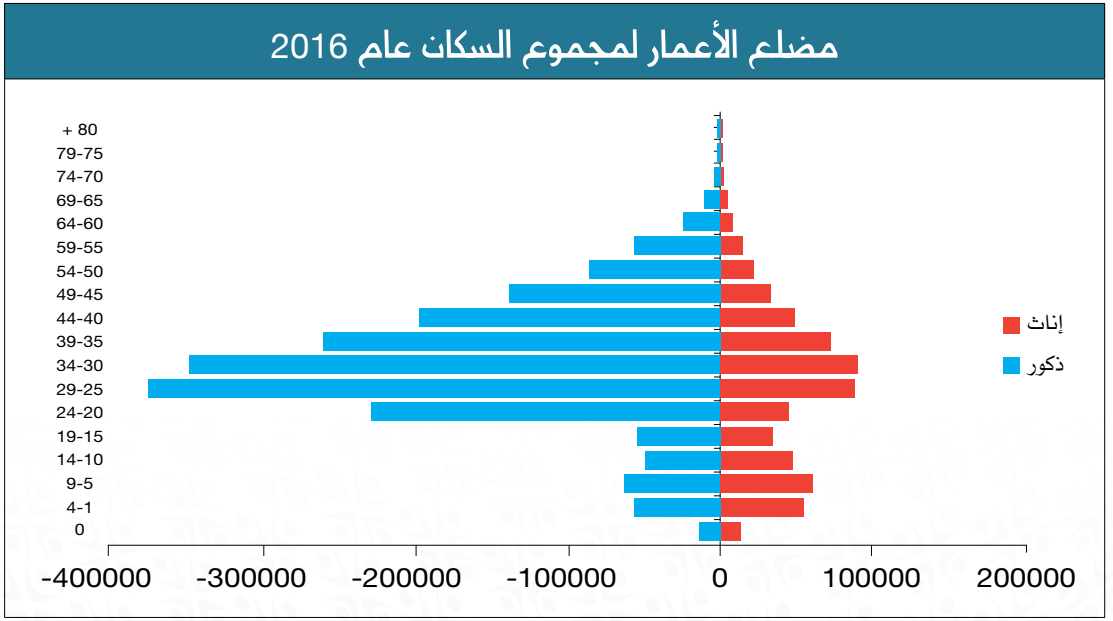


المصدر: وزارة التخطيط التنموي والإحصاء ، الإحصاءات السكانية، فصل السكان، 2016.

وفي سياق متصل، يلاحظ من الشكل أعلاه وجود خلل واضح في نسبة النوع التي بلغت حوالي 309، أي أنه مقابل كل 100 أنثى هناك حوالي 309 ذكور، وهي نسبة عالية جداً وتزيد عن مثيلتها لدى السكان القطريين بأكثر من ثلاثة أضعاف.

يضاف إلى هذه الاختلالات في البنيتين العمرية والنوعية، اختلال البنية الزواجية، حيث تقدر نسبة الوافدين العزاب، أو المتزوجين الذين تركوا أفراد أسرهم في مواطنهم الأصلية بأكثر من ثلاثة أرباع مجموع الوافدين[1].

(1) لا تبين المعطيات الإحصائية حول الحالة الزواجية للوافدين حقيقة الواقع السكاني من هذه الناحية، إذ يجيب المتزوج منهم عن السؤال عن حالته الزواجية بأنه متزوج، على الرغم من أن زوجته لا تقيم معه في دولة قطر.

### ثانياً) المنطلقات

تنطلق السياسة السكانية في دولة قطر من اعتبار أن الإنسان هو غاية التنمية ووسيلتها. فالمواقف الاستراتيجية المعبر عنها في الدستور، وفي خطابات وتوجيهات القيادة السياسية للبلاد، وفي القوانين والتشريعات والبرامج المختلفة لأجهزة الدولة تؤكد كلها على غايات التنمية البشرية المستدامة في تحسين نوعية حياة السكان وتوسيع خيارات الأفراد والأسر والارتقاء بقدراتهم مما يؤدي إلى زيادة مشاركتهم الفعالة في تطوير المجتمع القطري في جميع الميادين الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية وغيرها.

### رؤية قطر الوطنية 2030

تهدف رؤية قطر الوطنية 2030، التي تمثل نتاج جهود مكثفة لمسؤولين من القطاعين العام والخاص ومؤسسات المجتمع المدني وبعض الشخصيات العامة، إلى «تحويل قطر بحلول العام 2030 إلى دولة متقدمة قادرة على تحقيق التنمية المستدامة وعلى تأمين استمرار العيش الكريم لشعبها جيلاً بعد جيل». وتعتمد الرؤية على أربع ركائز: بشرية واجتماعية واقتصادية وبيئية. وقد تمثل شعار التنمية البشرية في «تطوير وتنمية سكان دولة قطر لكي يتمكنوا من بناء مجتمع مزدهر». وشعار التنمية الاجتماعية في «بناء مجتمع عادل وآمن مستند على الأخلاق الحميدة والرعاية الاجتماعية وقادر

على التعامل والتفاعل مع المجتمعات الأخرى ولعب دور هام في الشراكة العالمية من أجل التنمية». وفي التنمية الاقتصادية تمثل الشعار في « تطوير اقتصاد وطني متنوع وتنافسي قادر على تلبية احتياجات مواطني قطر في الوقت الحاضر وفي المستقبل وتأمين مستوى معيشي مرتفع». وفي التنمية البيئية «إدارة البيئة بشكل يضمن الانسجام والتناسق بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحماية البيئة».

**استراتيجية التنمية الوطنية لدولة قطر 2011-2016**

تنفيذاً لأهداف رؤية قطر الوطنية 2030، أُطلقت استراتيجية التنمية الوطنية 2011- 2016، في مارس 2011. وقد قال صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير البلاد المفدى (ولي العهد ورئيس اللجنة العليا المشرفة على تنفيذ الرؤية آنذاك) في تقديمه لوثيقة الاستراتيجية إن هذه الاستراتيجية أعدت لكي «تعمق التزامنا برفاه جميع المواطنين القطريين وتضع برنامجاً مصمماً بكل عناية لمواصلة توفير أفضل مستويات التعليم والرعاية الصحية المتطورة والضمان الاجتماعي وفرص العمل في مجتمع مزدهر ومستقر وآمن يرعى أبناءه، ويحافظ على التماسك الأسري ويحميه».

بهذا يتبين مدى تقاطع أهداف الاستراتيجية مع أهداف السياسة السكانية، مما استدعى البحث في كيفية إدماج بعض أهداف الوثيقتين وبعض الإجراءات المقترحة لتنفيذ تلك الأهداف، مع الإشارة إلى اختلاف المقاربة بين السياسة السكانية والاستراتيجية، والتركيز على تلك القضايا التي تعنى بها السياسة السكانية بوجه خاص.

إضافة إلى ما سبق، تسترشد السياسة السكانية لدولة قطر بالأهداف الواردة في وثيقة الإطار العام للاستراتيجية السكانية لدول مجلس التعاون الصادرة عام 2003، وبالتوجهات والتوصيات التي وردت في بعض المواثيق والمعاهدات الدولية، ولاسيما المعاهدات والاتفاقيات التي وقعت عليها دولة قطر، مثل: مقررات وخطة عمل مؤتمر القاهرة للسكان والتنمية 1994، والمؤتمر العالمي الرابع حول المرأة في العاصمة الصينية بكين 1995، وغايات الأمم المتحدة للألفية 2000، والاتفاقيات الخاصة بحقوق الطفل، وإعلان لشبونة حول سياسات وبرامج الشباب 1998، والميثاق العربي لحقوق الإنسان 2004، واستراتيجية الأسرة العربية 2005...وغيرها. ولعل أهم المرجعيات الدولية الجديدة هي خطة التنمية المستدامة لعام 2030، التي صادقت عليها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة (بما في ذلك دولة قطر)، والبالغ عددها 193 دولة، والتي تتكون من 17 هدفاً.

**ثالثا) المبادئ**

ترتكز السياسة السكانية لدولة قطر على مجموعة من المبادئ المستمدة من أحكام الشريعة الإسلامية السمحاء، والقيم المجتمعية للمجتمع القطري، ودستور دولة قطر، وأقوال سمو أمير البلاد المفدى المتعلقة بالمسائل السكانية.

**مبادئ الشريعة الإسلامية وقيم المجتمع القطري:**

تلتزم السياسة السكانية بأحكام الشريعة الإسلامية فيما يتعلق بتكوين الأسرة وقضايا الزواج والطلاق وحقوق كل من الزوجين والأبناء وواجباتهم، ومن ذلك حرية اختيار الشريك والحفاظ على مكانة المرأة في الأسرة وضمان حقها في التعليم والعمل والتملك وحرية التصرف بممتلكاتها وغير ذلك من الحقوق التي منحها الإسلام للمرأة. كما اهتدت السياسة السكانية بالمبادئ الإسلامية في قضايا الصحة الإنجابية مثل حق الزوجين في اتخاذ القرارات المتعلقة بالإنجاب دون ضغط أو إكراه، والعناية بصحة المرأة الحامل وصحة الأجنة والأطفال والمباعدة بين الحمول حيثما تطلبت صحة المرأة ذلك وبالاتفاق بين الزوجين إلى غير ذلك من المبادئ التي تحكم العلاقات داخل الأسرة.

وتراعي السياسة السكانية القيم والتقاليد والأعراف السائدة في المجتمع القطري بشأن تماسك الأسرة والدفاع عن حقوق أفرادها، وقيم التضامن والتراحم والمساعدة المتبادلة بين أبناء المجتمع، وتوفير الخدمات المختلفة للجميع، وبخاصة لأولئك الذين يتعرضون لمشكلات أو مصاعب طارئة كحالات الطلاق أو الترمل أو الإعاقة أو الإصابة بالأمراض أو الحوادث. ومع

الحفاظ على تقاليد المجتمع الأساسية تعمل السياسة السكانية على تغيير أو تطوير بعض العادات والتقاليد التي يمكن أن تشكل عائقاً في وجه تقدم المجتمع وتنميته بالاتجاه المطلوب كتلك التي تشكل عاملاً من العوامل التي تحد من مشاركة المرأة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

### الدستور:

يتضمن دستور دولة قطر عدداً من المواد الخاصة بالقضايا السكانية كالقضايا المتعلقة بالأسرة والتعليم والصحة والعمل وغيرها مما يعد من المبادئ الأساسية للسياسة السكانية. ففي المادة (21) ينص الدستور على أن «الأسرة أساس المجتمع. قوامها الدين والأخلاق وحب الوطن، وينظم القانون الوسائل الكفيلة بحمايتها، وتدعيم كيانها وتقوية أواصرها والحفاظ على الأمومة والطفولة والشيخوخة في ظلها».

كما يؤكد الدستور في عدد من مواده على رعاية النشء وصيانته وحمايته، وعلى العناية بالصحة العامة والاهتمام بالتعليم ورعاية العلوم والآداب والفنون والتراث، إضافة للتأكيد على كفالة الأمن والاستقرار وتكافؤ الفرص، وعلى قيم العدل والحرية والمساواة والتضامن والإخاء وغيرها من القيم السامية للمجتمع، حتى أن المادة (146) تنص على أن «الأحكام الخاصة بالحقوق والحريات العامة لا يجوز طلب تعديلها إلا في الحدود التي يكون الغرض منها منح مزيد من الحقوق والضمانات لصالح المواطن»، وتؤكد المادة (35) على أن «الناس متساوون أمام القانون. لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس، أو الأصل، أو اللغة، أو الدين».

### التوجهات السياسية

إضافة إلى ما سبق، تلتزم السياسة السكانية بتوجيهات سمو أمير البلاد المفدى الشيخ تميم بن حمد آل ثاني بشأن مختلف المسائل المتعلقة بالسكان والتنمية. فكثيراً ما أكد سموه على شمولية التنمية لجميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، وكون التنمية تهدف إلى تحقيق تطلعات القيادة السياسية في بناء الوطن والمواطن وتحسين معيشة الناس والمحافظة على الموارد الطبيعية للبلاد. كما أشار سموه في أكثر من مناسبة إلى أهمية مشاركة الجميع، رجالاً ونساءً في عملية التنمية، وأكد سموه على تطوير النظامين التعليمي والصحي والارتقاء بمستوى الخدمات الاجتماعية.

والتنمية المستدامة لا يمكن أن تتحقق ما لم يسمح للفرد بالمشاركة في اتخاذ القرار كما قال سمو الأمير الوالد في منتدى الدوحة السادس للديمقراطية والتنمية والتجارة الحرة عام 2006. «والتنمية لا تقاس فقط بالأرقام وإنما بمشاعر الناس وردود أفعالهم وما لديهم من طمأنينة تجاه يومهم وغدهم»، كما أشار سموه إلى ذلك أمام المنتدى نفسه عام 2007.

وقال صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير البلاد المفدى في كلمته في افتتاح الدور الثاني والأربعين لمجلس الشورى بتاريخ 2013/11/5: «التنمية الشاملة لبلادنا كانت، وما تزال، هي الشغل الشاغل لنا، إيماناً منّا بأن التنميةَ المتكاملةَ والمتوازنةَ هي السبيل إلى إقامة الدولة الحديثة التي تستجيب لمتطلّبات العصر، وتحقق لقطر المكانة الرائدة التي نصبو إليها، وللشعب القطري مستوى العيش الكريم الذي يليق به». وفي تقديمه لرؤية قطر الوطنية 2030 أكد سموه على حفظ التوازن بين البيئة والإنسان وعلى أهمية الروابط الأسرية القوية وقال: «يتوجب علينا بناء الإنسان القطري القادر على المشاركة الفعالة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للبلاد».

إن الهدف من استدامة التنمية هو المحافظة على حق الأجيال القادمة في التمتع بخيرات الوطن وثرواته وإمكاناته. ولذا فإن السياسة السكانية لابد وأن تنطلق من هذا الحق بحيث لا يستنفد الجيل الحالي الموارد الطبيعية للبلاد، وعليه أن يحافظ على بيئة صحية نظيفة، ويبني علاقاته الاجتماعية على أسس راسخة، ويؤسس لثقافة تغرس في نفوس الجيل الجديد قيم الحق والخير والعدالة والإخاء وكل ما جاء به ديننا الإسلامي الحنيف وما ذخر به تراثنا العربي من قيم سامية.

## رابعاً) برنامج العمل (الغايات والأهداف والإجراءات)

بناءً على كل ما سبق، تم وضع برنامج عمل السياسة السكانية لدولة قطر 2017-2022، والذي يتضمن ستة محاور، اشتمل كل محور منها على ما يلي:

| المحور | الغايات | الأهداف | الإجراءات | الجهات التنفيذية | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | | الرئيسية | المشاركة |
| 1 - السكان والقوى العاملة | 1 | 5 | 26 | 9 | 16 |
| 2 - النمو الحضري والإسكان والبيئة | 1 | 3 | 13 | 6 | 20 |
| 3 - التعليم والتدريب والشباب | 1 | 4 | 10 | 2 | 8 |
| 4 - الصحة العامة والصحة الإنجابية | 1 | 2 | 13 | 2 | 13 |
| 5 - المرأة والطفولة | 1 | 2 | 5 | 4 | 10 |
| 6 - كبار السن والأشخاص ذوو الإعاقة | 1 | 2 | 10 | 6 | 9 |
| المجموع | 6 | 18 | 77 | 29 | 76 |

ونظراً لضيق المساحة هنا، سنستعرض فيما يلي غايات وأهداف وإجراءات المحور الأول لبرنامج عمل السياسة السكانية(*):

❖ الغاية الرئيسية، هي: التحكم في معدلات النمو السكاني خلال الفترة الممتدة من 2017م إلى 2022م، بما يؤدي إلى الإصلاح التدريجي لاختلالات التركيبة السكانية

❖ الأهداف الفرعية، هي:

1. زيادة عدد المواطنين
2. دعم التوجه نحو اقتصاد المعرفة
3. الحد من استقدام العمالة
4. التخلص من العمالة الفائضة عن الحاجة
5. العمل على توزيع متوازن للعاملين من مختلف الجنسيات على المهن، والحد من تركز جنسيات معينة في بعض المهن

❖ الإجراءات، هي:

1. استصدار تشريع لإقرار صندوق الزواج.
2. إدخال مضامين خفض المهور وتكاليف الزواج في المناهج التعليمية.
3. التوسع في صالات الأفراح منخفضة التكاليف.
4. وضع معايير واضحة لمنح الجنسية القطرية للمقيمين بصورة دائمة وأصحاب الخبرات والتخصصات النادرة .
5. تعزيز الإجراءات الهادفة إلى الحد من حوادث المرور.
6. الحد من ظاهرة الإحالة للتقاعد المبكر، وإعادة تأهيل القطريين للعمل في الميادين المختلفة.
7. توسيع نطاق الأتمتة (الميكنة) في ميادين النشاط الاقتصادي المختلفة.
8. منح العطاءات لمؤسسات القطاع الخاص تبعاً لمدى التزامها بتحديث وسائل إنتاجها وأتمتتها.
9. التركيز على استقدام ذوي الخبرة والاختصاصيين

(*) للمزيد من التفاصيل يمكن العودة لوثيقة السياسة السكانية لدولة قطر 2017-2022 المنشورة.

في اقتصاد المعرفة والاحتفاظ بهم والتخفيف من الاعتماد على الاستشاريين المؤقتين.

10. الاستفادة من العمالة الوافدة في تطوير وتدريب الكوادر الوطنية.

11. حث المؤسسات التعليمية على ابتعاث القطريين للتخصصات المرتبطة باقتصاد المعرفة.

12. الاحتفاظ بالعمالة الموجودة والافادة منها في مشاريع جديدة (تدوير العمالة)، واشتراط أولوية تشغيل العمالة الموجودة بالبلاد من قبل الشركات التي ترسو عليها المشاريع.

13. التأكد من التزام جميع الشركات والمؤسسات بضوابط استقدام العمالة من حيث العدد والنوعية.

14. تسهيل تشغيل أفراد عائلات المقيمين الموجودين في قطر.

15. تسهيل منح موافقات الاستقدام لعائلات الوافدين للدولة ممن يحتاجهم سوق العمل.

16. منح شركات القطاع الخاص حوافز لإحلال مواطنين محل الوافدين في وظائف مناسبة بالقطاعين الخاص والمختلط.

17. إنشاء نظام معلومات إليكتروني لإدارة الاستقدام.

18. إنشاء مراكز استقدام في البلدان المرسلة للعمالة، تتولى التحقق من مؤهلات وخبرات العمالة.

19. إنشاء صندوق تأمين وطني للوافدين، يساهمون فيه بالإضافة إلى مساهمة أصحاب الأعمال، ويسلم المبلغ المودع فيه للعامل عند انتهاء عقد عمله.

20. إجراء دراسات ومسوح مستمرة للعمالة السائبة والعمالة المنزلية.

21. متابعة تنفيذ الحد الأعلى المقرر للعاملين لدى الأسرة الواحدة، ووضع رسوم إضافية على تجاوز هذا الحد .

22. تعزيز الجهود الهادفة لمنع نشاط الشركات الوهمية والاتجار بالتأشيرات.

23. متابعة دراسة توزع الجنسيات على المهن المختلفة، وأخذ نتائج الدراسة بالاعتبار لدى الموافقة على الاستقدام لمهن معينة.

24. فتح باب الاستقدام من جنسيات غير التي يتركز أبناؤها في المهن المشار إليها.

25. توجيه الشركات لتنويع مصادر العمالة وإخطار أصحاب العمل بأهمية ذلك على المجتمع.

26. إعطاء الأولوية للجنسيات العربية.

# اليوم القطري للسكان ٢٠١٧: التقرير الختامي

بتاريخ 2017/10/31، عقد في الدوحة «اليوم القطري للسكان 2017»، الذي خصص هذه السنة لإشهار السياسة السكانية الجديدة تحت شعار: «نحو تطبيق فعال للسياسة السكانية لدولة قطر (2017-2022)». شارك في الاحتفالية ممثل عن صندوق الأمم المتحدة للسكان، وأعضاء اللجنة الدائمة للسكان وممثلون عن الوزارات والهيئات المعنية بقضايا السكان والتنمية، ورؤساء المجموعات التنفيذية وأعضاؤها، وغيرهم من ممثلي مؤسسات وهيئات المجتمع المدني.

هدفت الاحتفالية إلى التعريف بالمراحل التي مرت بها عملية إعداد وثيقة السياسة السكانية والبرامج والخطط والآليات التي وضعتها اللجنة الدائمة للسكان من أجل تنفيذها، كما هدفت للتوصل إلى أفضل السبل وأنجعها لترجمة وثيقة السياسة السكانية إلى واقع عملي ترعاه وتدعمه الجهات المعنية بتنفيذ السياسة السكانية في الدولة، وإلى تحديد المسؤوليات المناطة بمجموعات العمل المكلفة بمتابعة تنفيذ هذه السياسة.

افتتح فعاليات اليوم القطري للسكان سعادة الدكتور/ صالح بن محمد النابت، وزير التخطيط التنموي والإحصاء ورئيس اللجنة الدائمة للسكان، بكلمة رحب فيها بضيوف الاحتفالية واستعرض الجهود الوطنية التي بذلت في سبيل إنجاز الوثيقة المشار إليها وما تتضمنه من إجراءات محددة لضبط معدل النمو السكاني المرتفع والحد من اختلال التركيبة السكانية للدولة وتداعياته. وقال سعادته إن السياسة السكانية الجديدة ترسم الملامح السكانية لقطر الغد، في ضوء التحديات المستقبلية المرتبطة بالمشاريع التنموية الواسعة والطموحة التي يجري تنفيذها على قدم وساق في كافة أنحاء الدولة، مؤكداً على دور الأجهزة والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية في التطبيق الفعال لبرنامج العمل الذي تتضمنه وثيقة السياسة السكانية لدولة قطر 2017-2022.

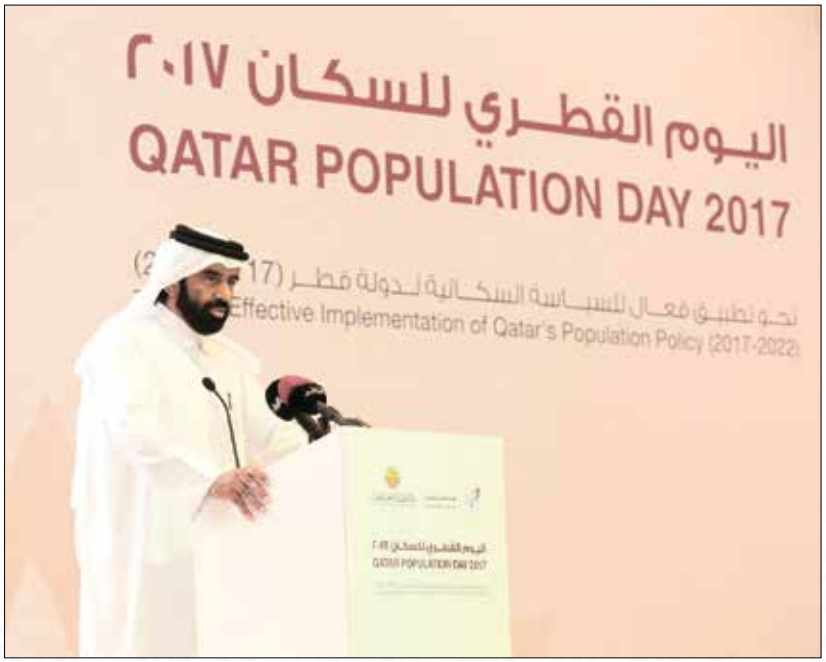


وألقى سعادة الدكتور/ عيسى بن سعد النعيمي، وزير التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية، كلمة ضيف شرف الاحتفالية، أكد فيها أن ما تشهده دولة قطر في هذه المرحلة يعد منعطفاً سكانياً هاماً يؤسس لما بعده من خلال التحول نحو اقتصاد قائم على المعرفة، مع التركيز على اليد العاملة الوطنية والعمالة الماهرة والعالية المهارة. وركز سعادته على أهمية تضافر جهود جميع الوزارات والمؤسسات والهيئات في الدولة والتنسيق فيما بينها ضماناً لنجاح تنفيذ برنامج عمل السياسة السكانية الجديدة، التي تهدف إلى إدارة النمو السكاني والتركيبة السكانية مع الحفاظ على التنمية العالية.

وتلى ذلك كلمة للسيد/ آسر طوسون الممثل المقيم لصندوق الأمم المتحدة للسكان لدول مجلس التعاون الخليجي، ومقره في مسقط- سلطنة عمان، حيث أشار إلى الأسلوب التشاركي الذي اعتُمد في إعداد وإقرار السياسة السكانية الجديدة بين جميع القطاعات الحكومية والمؤسسات شبه الحكومية والأهلية وبالتعاون القائم بين اللجنة الدائمة للسكان وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ولاسيما مواكبة خبراء الصندوق لعملية تقييم السياسة السكانية السابقة ووضع مسودة السياسة السكانية الجديدة للدولة.

وتم بعد هذه الكلمات الافتتاحية عرض فيلم قصير عن وثيقة السياسة السكانية المشار إليها من حيث غايتها الرئيسية،

ومحاورها وأهدافها المتمثلة بضمان حياة أفضل لكل من يقيم على ثرى هذه الأرض الطيبة.

واختتمت الجلسة الافتتاحية للاحتفالية بإعلان سعادة الدكتور صالح بن محمد النابت انطلاق برنامج عمل السياسة السكانية لدولة قطر 2017-2022.

وفي الجلسة الثانية من جلسات اليوم القطري للسكان 2017، قدم الأستاذ سلطان الكواري، نائب رئيس اللجنة الدائمة للسكان، عرضاً مفصلاً بعنوان: "السياسة السكانية لدولة قطر: من الإعداد إلى الاعتماد"، بين فيه مراحل وأدوات تقييم السياسة السكانية الأولى التي بدأ تنفيذ برنامج عملها في أكتوبر 2009، وأشار إلى الأهداف والإجراءات التي تحققت جزئياً أو كلياً من السياسة المذكورة، والأهداف والإجراءات التي لم يتم تحقيقها بعد. ثم عرض لأهم محاور السياسة السكانية الثانية (2017- 2022) وما تضمنته من غايات وأهداف وإجراءات تتلاءم مع التغيرات السكانية التي شهدتها الدولة خلال السنوات الماضية.

وبين الأستاذ الكواري أن الساسة السكانية الجديدة تضمنت ستة محاور هي:

1. السكان والقوى العاملة، وغايته الرئيسية: التحكم في معدلات النمو السكاني خلال الفترة الممتدة من 2017م إلى 2022م، بما يؤدي إلى الإصلاح التدريجي

لاختلالات التركيبة السكانية.

2. النمو الحضري والإسكان والبيئة، وغايته الرئيسية: تطوير واستحداث مراكز حضرية بعيدة عن الدوحة الكبرى، وتوفير بيئة عمرانية نظيفة، وضمان استدامة الموارد الطبيعية.
3. التعليم والتدريب والشباب، وغايته الرئيسية: الارتقاء النوعي بالتعليم والتدريب وتوسيع فرص مشاركة الشباب من الجنسين في المجتمع و في الحياة العامة.
4. الصحة العامة والصحة الإنجابية، وغايته الرئيسية: الارتقاء بالصحة العامة للسكان وتحسين واقع الصحة الإنجابية وتوفير خدماتها بما يتماشى مع زيادة عدد السكان وتوزعهم الجغرافي.
5. المرأة والطفولة، وغايته الرئيسية: دعم المشاركة المجتمعية للمرأة، وتوفير الظروف اللازمة لزيادة مشاركتها في قوة العمل مع المحافظة على تماسك الأسرة وضمان بيئة سليمة للأطفال.
6. كبار السن والأشخاص ذوو الإعاقة، وغايته الرئيسية: تعزيز المشاركة الفاعلة لكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة في مختلف الأنشطة المجتمعية، وتمكينهم من الاندماج في المجتمع، والتحسين المتواصل لوسائل رعايتهم.

تلى ذلك ندوة حوارية أدارها الأستاذ عبد الهادي الشاوي، مدير المكتب الفني للجنة الدائمة للسكان، وقدمت فيها أربعة عروض لممثلين عن وزارات التخطيط التنموي والإحصاء، والداخلية، والاقتصاد والتجارة، والبلدية والبيئة. بين فيها كل منهم ما تقوم به وزارته في بتنفيذ برنامج عمل السياسة السكانية.

كان عرض السيد محمد سعيد المهندي، من وزارة التخطيط التنموي والإحصاء حول «التركيبة السكانية في دولة قطر: المؤشرات والتداعيات والحلول». حيث توقف عند مؤشرات مثل: تناقص نسبة القطريين بين مجموع السكان واختلالات البنية العمرية ونسبة النوع، وشرح التداعيات الاقتصادية والأمنية والثقافية لتلك الاختلالات. وفي حديثه عن الحلول الممكنة لمعالجة اختلال التركيبة السكانية توقف عند: زيادة عدد المواطنين، والحد من استقدام العمالة، والتخلص من العمالة الفائضة عن الحاجة، ودعم التوجه نحو اقتصاد المعرفة، وتنظيم سوق العمل. أما عن معالجة تداعيات الاختلال المذكور فأشار إلى: الحفاظ على الهوية الثقافية للمجتمع القطري، والحفاظ على البيئة وترشيد استهلاك الموارد الطبيعية، وتعزيز الأمن والسلامة المجتمعية، ورفع القدرة الاستيعابية للقطاعات الخدمية وتحسين نوعيتها.

وفي عرضه الموسوم بـ «اقتصاد قائم على المعرفة»، عرض السيد علي خالد الخليفي، من وزارة الاقتصاد والتجارة، لمفهوم الاقتصاد القائم على المعرفة، وأهم مكوناته ومؤشراته، والعوامل التي تستدعي اعتماد دولة قطر لمثل هذا الاقتصاد. كما توقف عند النتائج الرئيسية المتوقعة من جهود التنويع الاقتصادي، ودور القطاع الخاص في هذا التنويع، والشروط التي لابد منها لتحقيق النتائج المرجوة من التنويع الاقتصادي، مبيناً القطاعات ذات الأولوية ومحاور التركيز بما يتناسب مع خصائص دولة قطر وبناءً على القدرات القائمة في القطاعات المختلفة. وعدد السيد الخليفي أدوات بناء اقتصاد متنوع قائم على المعرفة، والعوامل المساندة لبناء ذلك الاقتصاد.

وقدم الرائد عبد الهادي سعد القحطاني عرض وزارة الداخلية حول دور الوزارة في تنفيذ غايات وأهداف السياسة السكانية. فبين جهود الوزارة في تقليل نسبة الوفيات بين السكان بشكل عام، ولاسيما الشباب منهم، عارضاً معلومات إحصائية تبين انخفاض نسبة الوفيات الناجمة عن حوادث المرور. وتحدث عن معالجة اختلال نسبة النوع عن طريق تقليل الفارق في نسبة العزاب بتيسير استقدام الأسر التي يحتاجها سوق العمل بالتعاون مع وزارة العمل. كما بين جهود وزارة الداخلية في توزيع المراكز الخدمية، وبناء مناطق سكنية لأفراد الشرطة العزاب في أماكن متفرقة وبعيدة عن مناطق سكن العائلات، ووضع حد للعمالة الفائضة عن الحاجة، ومراجعة مستمرة للضوابط والشروط المعتمدة للاستقدام وغير ذلك من أنشطة الوزارة التي تساهم في تحقيق أهداف السياسة السكانية.

أما ممثل وزارة البلدية والبيئة السيد تركي فهد آل تركي، فقدم عرضاً بعنوان «تطوير واستحداث مراكز حضرية خارج مدينة الدوحة» تحدث فيه عن منظومة التخطيط الاستراتيجي والمخططات المكانية ودورها في إيجاد مراكز حضرية لدولة قطر، مشيراً في هذا السياق إلى رؤية قطر 2030، واستراتيجية التنمية الوطنية لدولة قطر الأولى (2011- 2016) ، والثانية (2017-2022)، والخطة العمرانية الشاملة لدولة قطر 2032، ومبيناً المراكز العمرانية التي يتم إنشاؤها بموجب هذه الخطة، ولاسيما المركز العمراني/ الحضري ببلدية الريان. وعرض لخريطة قطر ما بعد تنفيذ المراكز العمرانية/ الحضرية، والقيم المضافة الناجمة عن تنفيذ هذه المراكز، مؤكداً حرص الدولة على ضمان الاستدامة البيئية لدى تنفيذ الخطة المذكورة.

وتلى العروض تبادل حر وموسع للآراء شارك فيه الحضور، ودلل على مدى اهتمام الجميع بالبحث عن أفضل السبل لتنفيذ برنامج عمل السياسة السكانية الجديدة.

وفي ختام الاحتفالية ألقى الأستاذ سلطان الكواري، نائب رئيس اللجنة الدائمة للسكان، كلمة شكر فيها الحضور على مساهماتهم القيمة، وتمنى للجميع عملاً مثمراً في التطبيق الفعال للسياسة السكانية لدولة قطر 2017- 2022.

# أهم نشاطات وفعاليات اللجنة ومكتبها الفني خلال الربع الأخير من عام ٢٠١٧

قامت اللجنة الدائمة للسكان ومكتبها الفني بالعديد من الفعاليات والنشاطات خلال الربع الأخير من هذا العام (سبتمبر- ديسمبر 2017)، أهمها:

## أولاً) اللجنة تواصل عقد اجتماعاتها الدورية:

- الاجتماع الدوري السادس: عقد هذا الاجتماع عند الساعة السادسة من مساء يوم الثلاثاء 24 أكتوبر 2017. ونيابة عن سعادة الدكتور صالح بن محمد النابت، وزير التخطيط التنموي والإحصاء ورئيس اللجنة، قام السيد سلطان الكواري، الوكيل المساعد لشؤون الإحصاء بوزارة التخطيط التنموي والإحصاء ونائب رئيس اللجنة، بإدارة الاجتماع الدوري السادس للجنة، حيث رحب في بداية الاجتماع بالحضور، ثم انتقل إلى مناقشة بنود جدول الأعمال، وأهمها: المصادقة على محضر الاجتماع الدوري الخامس للجنة، واليوم القطري للسكان 2017 (آخر مستجدات التحضيرات).

- الاجتماع الدوري السابع: عقد هذا الاجتماع عند الساعة السادسة من مساء يوم الأربعاء 22 فبراير 2017.

- فبعد المصادقة على محضر الاجتماع الدوري السادس للجنة، ناقش الحاضرون في هذا الاجتماع عدة موضوعات، هي: تقييم عام لليوم القطري للسكان 2017، خطة عمل المكتب الفني للجنة (نوفمبر-2017 أكتوبر 2018)، وبرنامج عمل المرحلة الأولى من مراحل متابعة تنفيذ برنامج عمل السياسة السكانية، وتصور أولي حول دراسة «العمالة المنزلية».

- الاجتماع الدوري الثامن: عقد هذا الاجتماع عند الساعة السادسة من مساء يوم الثلاثاء 26 ديسمبر 2017. وقد افتتح سعادة الدكتور/ صالح بن محمد النابت، وزير التخطيط التنموي والإحصاء ورئيس اللجنة، الاجتماع الدوري الثامن للجنة، مرحباً بالحضور، ثم انتقل إلى مناقشة بنود جدول الأعمال. فبعد المصادقة على محضر الاجتماع الدوري السابع للجنة، ناقش الحاضرون في هذا الاجتماع عدة موضوعات، أهمها: الاجتماع 18 لرؤساء المجالس واللجان الوطنية للسكان في الدول العربية 27-28 نوفمبر 2017 في الأردن، والقائمة النهائية لمجموعات العمل، والاجتماع الدوري الأول بين المكتب الفني ورؤساء مجموعات العمل يوم 2017/12/24، ومشاركات المكتب الفني في الفعاليات والنشاطات المحلية المختلفة.

## ثانياً) المكتب الفني للجنة يعقد اجتماعاته الدورية:

- الاجتماع الدوري الثامن: عقد هذا الاجتماع عند الساعة التاسعة والنصف من صباح يوم الأربعاء 11 أكتوبر 2017. وقد افتتح الاجتماع السيد/ عبدالهادي الشاوي، مدير المكتب الفني بالإنابة، مرحباً بالسادة الحضور، ومتمنياً لهم التوفيق الدائم في عملهم، ثم انتقل لمناقشة بنود جدول الأعمال، حيث تم في هذا الاجتماع استعراض التحضيرات الجارية استعداداً لليوم القطري للسكان 2017، والتنسيق لعقد اجتماع مع فرق عمل السياسة السكانية قبل الفعالية، وتصميم وترجمة وطباعة الوثيقة السكانية.

- الاجتماع الدوري التاسع: عقد هذا الاجتماع عند الساعة التاسعة والنصف من صباح يوم الأحد 5 نوفمبر 2017. وفي بداية الاجتماع رحّب مدير المكتب الفني السيد/ عبدالهادي الشاوي بالسادة الحضور، معربا عن شكرة وتقديره لمنتسبي المكتب الفني على نجاح فعالية الاحتفال باليوم القطري للسكان 2017، والذي تم فيها اشهار السياسة السكانية وبرنامج عملها الجديد 2017-2022، ثم انتقل بعدها لمناقشة جدول الاعمال الذي تضمن، بالإضافة إلى المصادقة على محضر الاجتماع الثامن للمكتب، عدداً من الموضوعات، أهمها: تقييم الاحتفال باليوم القطري للسكان 2017، ومرحلة ما بعد إقرار السياسة السكانية ( برنامج العمل - تشكيل المجموعات - الخطة الإعلامية)، وخطة عمل المكتب الفني السنوية.

- الاجتماع الدوري العاشر: عقد هذا الاجتماع عند الساعة التاسعة والنصف من صباح يوم الاثنين 11 ديسمبر 2017. وقد افتتح الاجتماع السيد/ عبدالهادي الشاوي، مدير المكتب الفني بالإنابة، مرحباً بالسادة

الحضور وبانضمام السيد الدكتور/ مصطفى خروفي إلى كادر المكتب الفني متمنياً له التوفيق في مهام عمله الجديد، ثم انتقل لمناقشة بنود جدول الأعمال، حيث تم في هذا الاجتماع استعراض مخرجات محضر الاجتماع التاسع للمكتب والمصادقة عليه، ودعوة رؤساء المجموعات للاجتماع مع المكتب الفني، ومقترح خطة العمل السنوية مع صندوق الأمم المتحدة للسكان الخاصة بتنفيذ بنود الاتفاقية.

- **الاجتماع الدوري الأول مع رؤساء مجموعات العمل:** عقد المكتب الفني الاجتماع الدوري الأول مع رؤساء المجموعات عند الساعة التاسعة والنصف من يوم الأحد 24 ديسمبر 2017. وفي بداية الاجتماع، رحّب السيد/ سلطان الكواري، الوكيل المساعد لشؤون الإحصاء بوزارة التخطيط والإحصاء ونائب رئيس اللجنة الدائمة للسكان، بالحضور، معرباً عن شكره وتقديره للخبراء والشركاء على حضورهم للاجتماع، ومؤكداً على أهمية ودور مجموعات العمل في تنفيذ المرحلة الثانية من السياسة السكانية لدولة قطر 2017-2022، ثم انتقل لمناقشة بنود الاجتماع الذي تم فيه استعراض مهام رؤساء وأعضاء الفرق، والإنجازات والتحديات للمرحلة السابقة من السياسة السكانية، وبرنامج عمل المرحلة الأولى (2017-2021) من السياسة السكانية.

## ثالثاً) النشاطات والمشاركات الداخلية والخارجية للجنة

### 1. أهم النشاطات والمشاركات الداخلية:

- **تقديم عرض حول السياسة السكانية** لطلاب كلية أحمد بن محمد العسكرية الذين زاروا الوزارة بتاريخ 15 نوفمبر 2017.
- **المشاركة في ورشة إحصاءات الجريمة** التي نظمتها وزارة التخطيط التنموي والإحصاء بتاريخ 27-30 نوفمبر 2017.
- **المشاركة في اجتماع الخبراء** حول الأسرة وأهداف التنمية المستدامة في العالم العربي والذي نظمه معهد الدوحة الدولي للأسرة بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان- المكتب الإقليمي بتاريخ 29-30 نوفمبر 2017.
- **المشاركة في "اليوم القطري للإحصاء"** الذي نظمته وزارة التخطيط التنموي والإحصاء بتاريخ 6 ديسمبر 2017.
- **الالتحاق بالدورات التدريبية:** شارك موظفو المكتب الفني للجنة بعدد من الدورات التدريبية التي نفذت في الربع الأخير من عام 2017، وأهمها:

| م | اسم الدورة التدريبية | الشهر والسنة |
|---|---|---|
| .1 | تنظيم الاجتماع | نوفمبر 2017 |
| .2 | الأرشفة وتنظيم الوثائق | نوفمبر 2017 |
| .3 | تحليل المشكلات واتخاذ القرارات | نوفمبر 2017 |
| .4 | مهارات اعداد الموازنة | نوفمبر 2017 |
| .5 | إدارة الجودة والتميز المؤسسي | ديسمبر 2017 |
| .6 | إعداد الرسائل والمذكرات الحكومية | ديسمبر 2017 |

## 2. أهم النشاطات والمشاركات الخارجية:

❖ **الاجتماع 18 لرؤساء المجالس واللجان الوطنية للسكان في الدول العربية 27-28 نوفمبر 2017 في الأردن:** ترأس سعادة الدكتور صالح بن محمد النابت، وزير التخطيط التنموي والإحصاء ورئيس اللجنة الدائمة للسكان الوفد القطري الذي شارك في الاجتماع السنوي لرؤساء المجالس واللجان الوطنية للسكان في الدول العربية، والذي انعقد خلال الفترة 27-28 نوفمبر في الأردن. وبصفته رئيساً للوفد القطري في الاجتماع المذكور أكد سعادة الدكتور صالح على أهمية هذا الاجتماع معرباً عن تأييده لمقترح الأردن بإنشاء مجلس أعلى للسكان والتنمية ضمن منظومة جامعة الدول العربية.

# نسبة إشهادات الطلاق إلى عقود الزواج

يعبر هذا المفهوم عن النسبة المئوية لحالات الطلاق إلى عقود الزواج في سنة معينة. ويتم حساب هذه النسبة وفق المعادلة التالية:

$$\frac{\text{إشهادات الطلاق في سنة معينة}}{\text{عقود الزواج في السنة نفسها}} \times 100$$

ويثير هذا المفهوم لبساً لدى بعض المهتمين، إذ يظنون أنه يعبر عن نسبة الذين يتم طلاقهم من المتزوجين، وهذا غير دقيق. فالمعطيات الإحصائية المتوفرة لا تبين عدد الذين يتم طلاقهم من بين الذين كانوا قد تزوجوا في سنة معينة، بل تبين عدد عقود الزواج في سنة معينة وعدد حالات الطلاق في السنة نفسها. كما توفر البيانات عدد حالات الطلاق حسب مدة الحياة الزوجية (قبل الدخول، سنة واحدة، سنتان ...). والشكل التالي يبين تغير نسبة إشهادات الطلاق إلى عقود الزواج في دولة قطر خلال سنوات التعداد السكاني.

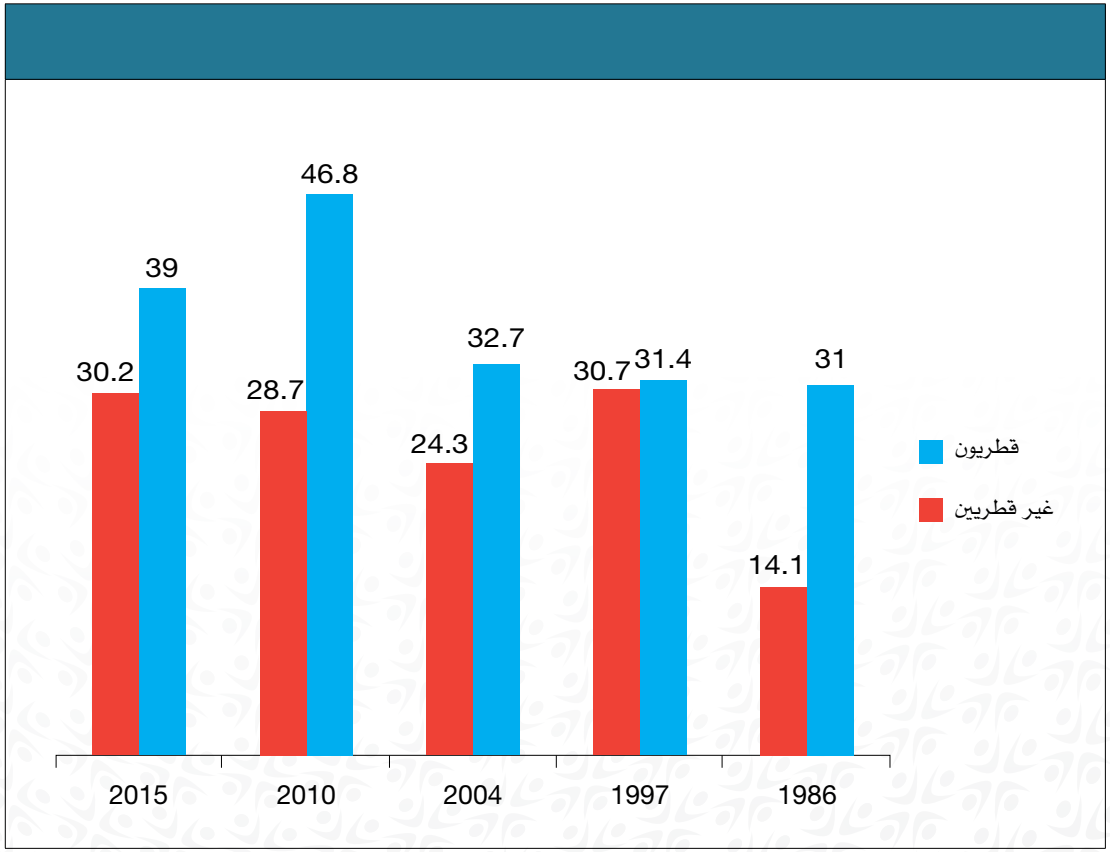


المصدر: وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، النشرة السنوية للإحصاءات الحيوية: الزواج والطلاق، سنوات مختارة.